

Distr.: General
24 June 2020
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 22 حزيران/يونيه 2020، ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتناول أيضا الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ويلقي الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - منذ صدور تقريري السابق (S/2019/1005)، اتسمت الحالة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بإحراز تقدم متفاوت. فقد أُجريت العمليات الانتخابية والدستورية بدرجات متفاوتة من مبادئ الشمولية والشفافية والمصداقية، مما زاد من حدة التوترات في بعض البلدان. وأسهمت الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف الطائفي في تدهور الوضع الأمني الإقليمي في خضم تفاقم الأزمة الإنسانية وتفشي جائحة مرض فيروس كوفيد-19. وشكَّلت الهجمات الممنهجة التي شنتها الجماعات المسلحة على أهداف مدنية وعسكرية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار داخل المنطقة وخارجها.

3 - وقد أُجريت عملية التصويت في كل من بنن (الانتخابات المحلية)، وغينيا (الانتخابات التشريعية والاستفتاء الدستوري)، ومالي (الانتخابات التشريعية)، وتوغو (الانتخابات الرئاسية). وتواصلت الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات الرئاسية في بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وواصلت بلدان المنطقة والمؤسسات الإقليمية التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية المتضاربة، في وقت تكابد فيه الشدائد المرتبطة بتدابير التصدي لأزمة كوفيد-19.





ألف - الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

4 - في بنن، أعلنت الحكومة في 23 نيسان/أبريل سحب إعلانها المتعلق بالبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في أعقاب اتخاذ المحكمة في 17 نيسان/أبريل قرارا طلبت فيه إلى بنن أن تعلق مؤقتاً إجراء الانتخابات المحلية في 17 أيار/مايو، مستشهدةً فيه بعدم التقيد بمبدأ الشمولية. وبتّت المحكمة في طلب لإصدار أمر زجري قدمه رجل الأعمال المنفي والسياسي المعارض، سيباستيان أجافون. وعلى الرغم من دعوات البعض إلى مقاطعة المعارضة، أُجريت الانتخابات في أجواء سلمية نسبياً في جميع البلديات البالغ عددها 77 بلدية، بمشاركة خمسة أحزاب سياسية. وبحسب النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، حصل حزبان حكوميان، هما الاتحاد التقدمي والكتلة الجمهورية، على نسبة 39,97 في المائة و 37,38 في المائة، على التوالي، فيما حصل حزب قوة كوريس من أجل نهضة بنن المعارض على نسبة 14,98 في المائة من الأصوات.

5 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة بوركينا فاسو انتهاء عملية تسجيل البيانات البيومترية للناخبين من رعايا بوركينا فاسو في الشتات المقيمين في 22 بلدا، قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في 22 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي آذار/مارس، علقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عملية تسجيل الناخبين داخل البلد بسبب جائحة كوفيد-19 إلى غاية 8 أيار/مايو، ومن المقرر أن تنتهي العملية في 30 تموز/يوليه.

6 - وفي كوت ديفوار، نقحت الحكومة في 6 آذار/مارس تشكيلة اللجنة الانتخابية المستقلة فأضافت مقعدا واحدا للحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، المعارض. غير أن أحزاب المعارضة الممثَّلة في الجمعية الوطنية رفضت المقترح واستمرت في المطالبة بإدخال إصلاحات انتخابية أوسع نطاقا. وفي 5 آذار/مارس، أعلن الرئيس الحسن واتارا أنه لن يترشح مجددا للانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وفي 19 آذار/مارس، أصدر دستوراً جديداً يقضي بأن يعين الرئيس نائب الرئيس بدلاً من انتخابه من قائمة مشتركة. وفي 22 نيسان/أبريل، قضت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بأن توقف الحكومة تنفيذ أمر بإلقاء القبض على الرئيس السابق للجمعية الوطنية، غيّوم سورو، كان قد صدر بحقه في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، والإفراج عن 19 شخصا من مؤيديه من السجن. وفي 28 نيسان/أبريل، حكمت محكمة عليا في أبيدجان غيابياً على السيد سورو بالسجن لمدة 20 سنة ودفع غرامة قدرها 4,5 بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي 7,4 ملايين دولار) لضلوعه في اختلاس وغسل الأموال. وفي 29 نيسان/أبريل، سحبت الحكومة إعلانها المتعلق بالبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

7 - وفي غامبيا، قدمت لجنة مراجعة الدستور الصيغة النهائية لمشروع الدستور إلى الرئيس أداما بارو، في 30 آذار/مارس، عقب مشاورات وطنية واسعة النطاق. ويحدد الاقتراح، في جملة أحكام، فترات الولاية الرئاسية في فترتين، ويطرح أحكاما تحد من السلطة التنفيذية التي تُناط بالرئيس. وينص كذلك على وُجوب إجراء استفتاء دستوري في موعد أقصاه ستة أشهر قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021، وإلا تُرجَّح مقتضيات الدستور الحالي لعام 1997. وفي 29 نيسان/أبريل، قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات تقريرها المؤقت إلى الحكومة. وخلصت فيه إلى أن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة إبان فترة النظام السابق كانت واسعة النطاق وشملت التعذيب، والقتل غير المشروع، والعنف

الجنساني والجنسي، وحالات الاختفاء القسري، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية. وقد عُلِّقت أعمال اللجنة بسبب جائحة كوفيد-19.

8 - وفي غانا، علقت اللجنة الانتخابية مؤقتا، في 17 آذار/مارس، عملية تسجيل الناخبين المتعلقة بالانتخابات العامة المزمع إجراؤها في 7 كانون الأول/ديسمبر وذلك بسبب التدابير التقييدية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء جائحة كوفيد-19.

9 - وفي غينيا، استمرت التوترات السياسية في التصاعد قبل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وفي 22 آذار/مارس، أُجريت انتخابات تشريعية واستفتاء دستوري. وقد قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية التصويت فيها حيث ادعت وجود مخالفات في سجل الناخبين وأثارت شكوكا مفادها أن التغيير الدستوري هو حيلة يسعى الرئيس الحالي من ورائها إلى الفوز بولاية ثالثة، في انتهاك للدستور الساري المفعول. وقد شابت الانتخابات أعمال عنف في بعض أحياء كوناكري ومدن أخرى في جميع أنحاء البلد. وفي 6 نيسان/أبريل، سنّ الرئيس الدستورَ الجديد الذي حظي بتأييد 89,76 في المائة من الناخبين حسبما ذكرته المحكمة الدستورية. وقد فاز الحزب الحاكم، وهو تجمع شعب غينيا، وحلفاؤه بـ 97 مقعدا من أصل 114 مقعدا في البرلمان، وتوجد 18 امرأة من بين النواب المنتخبين حديثاً.

10 - وفي غينيا - بيساو، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية في 1 كانون الثاني/يناير أن أومارو سيسوكو إمبالو هو الفائز في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 29 كانون الأول/ديسمبر 2019 على دومينغوس سيمويس بيريرا. وقد طعن السيد بيريرا في النتائج ورفع دعوى بشأنها أمام محكمة العدل العليا. وفي 27 شباط/فبراير، توقفت الإجراءات القانونية بسبب تنصيب السيد إمبالو بنفسه رئيساً. وفي 28 شباط/فبراير، أقال السيد إمبالو رئيسَ الوزراء أريستيديس غوميز، وعيَّن مكانه نونو غوميز نبيام. وفي 22 نيسان/أبريل، اعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالسيد إمبالو رئيساً للبلد، وطلبت إليه، في جملة أمور أخرى، تعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة جديدة في موعد أقصاه 22 أيار/مايو، استناداً إلى نتائج الانتخابات التشريعية التي أُجريت في آذار/مارس 2019 وفقا لأحكام الدستور. وفي خضم مطالبات متضاربة من الأحزاب السياسية في الجمعية الشعبية الوطنية بشأن الائتلاف البرلماني الذي يحظى بالأغلبية فيها، لم يُحرز أي تقدم حتى الآن في تحديد مَن سيتولى القيادة في تعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة. ومن المقرر أن تعقد الجمعية دورة عادية في 29 حزيران/يونيه لتسوية هذه المسألة.

11 - وفي ليبريا، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات في 6 أيار/مايو أن إجراء انتخابات خاصة لمجلس الشيوخ واستفتاء دستوري، كان من المزمع إجراؤهما في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أصبح متعذّراً بسبب التدابير التقييدية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد أوصت اللجنة الرئيس بأن يطلب إلى الهيئة التشريعية تأجيل الانتخابات إلى موعد جديد قبل نهاية العام الجاري.

12 - وفي مالي، أُجريت الجولتان الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية في 29 آذار/مارس و 19 نيسان/أبريل، على التوالي، رغم الجائحة، وتزايُد الهجمات التي شنّتها الميليشيات الطائفية في وسط البلد والهجمات الإرهابية على قوات الأمن الوطنية والأجنبية في وسط مالي وشمالها. وشهدت الانتخابات تدنِّي نسبة مشاركة الناخبين فيها، فكانت 35 في المائة في الجولة الأولى و 23 في المائة في الجولة الثانية. وفي 25 آذار/مارس، اختُطف زعيم حزب الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية المعارض، سومايلا سيسي، أثناء حملته الانتخابية على أيدي جماعة تعتنق النزعة الجهادية. وقد قُتل الحارس الشخصي

للسـيد سـيسـي في تلك العملية. وحتى الآن، أُطلق سـراح جميع أعضـاء فريق حملته الانتخابية الآخرين، باسـتثناء السـيد سـيسـي الذي ما زال قيد الاحتجاز. وقد أنشـأت الحكومة منذئذ خلية معنية بالأزمة لتتولى تنسـيق الجهود الرامية إلى تحرير السـيد سـيسـي. وفي أعقاب الانتخابات التشـريعية المتنازع عليها، نُظمت تجمعات حاشدة في باماكو يومَي 5 و 19 حزيران/يونيه، حيث تجمَّع عشرات الآلاف من الأشخاص. وكان من بين المحتشـدين أشـخاص من أحزاب المعارضـة ومنظمات المجتمع المدني بقيادة الإمام محمود ديكو، حيث طالبوا باسـتقالة الرئيس، إبراهيم بوبكر كيتا. وفي 11 حزيران/يونيه، قدم رئيس الوزراء، بوبو سـيسـي، استقالته من منصبه، ولكن الرئيس عيّنه من جديد لتشكيل حكومة "وحدة وطنية". وقد تباحث الممثل الخاص للأمين العام لمالي، محمد صـالح النظيف؛ وممثلو الاتحاد الأفريقي؛ والجماعية الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، مع السـيد كيتا والإمام ديكو وأصـحاب المصـلحة الرئيسـيين الآخرين بشـأن التدابير الكفيلة بتهدئة الوضع.

13 - وفي موريتانيا، عقد الرئيس محمد ولد الشـيخ الغزواني عدة اجتماعات مع زعماء المعارضـة، أسهمت في تهدئة الأجواء السياسية. وفي 14 شباط/فبراير، فتحت لجنة تحقيق برلمانية تحقيقاً في حالة إدارة الممتلكات العامة في عهد الرئيس السـابق محمد ولد عبد العزيز. وفي 10 آذار/مارس، عاد عدد من معارضي النظام السابق إلى نواكشوط.

14 - وفي النيجر، تواصـلت الأعمال التحضـيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في تشـرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسـمبر 2020. غير أن اللجنة الانتخابية الوطنية المسـتقلة علّقت في 30 آذار/مارس عملية تسـجيل الناخبين في نيامي اسـتجابةً للتدابير التي اتخذتها الحكومة لكبح انتشـار كوفيد-19. وخارج نيامي، بدأ تسـجيل الناخبين في 3 نيسـان/أبريل في مناطق ديفا ومارادي وزيندر. وفي منطقة أغاديز، بدأت في 27 نيسان/أبريل عملية نشر القوائم الانتخابية المؤقتة المستندة للبيانات البيومترية تحسباً لأي طعون محتملة. وفي 30 آذار/مارس، وبغية الحد من انتشار المرض بين السجناء، أصدر الرئيس محمدو إيسوفو عفوا عن 1 540 سجيناً، من بينهم زعيم المعارضة، هاما أمادو، الذي قضى ثمانية أشهر من مدة حكم سجنه البالغة سنة واحدة.

15 - وفي نيجيريا، أقرّ مجلس النواب في 29 كانون الثاني/يناير اقتراحا يدعو فيه جميع رؤسـاء القوات العسكرية إلى الاستقالة من مناصبهم بسبب تصاعد حدة انعدام الأمن في البلد، والرئيسَ محمدو بهاري إلى فصـلهم إنْ لم يفعلوا ذلك. وجاء الاقتراح في أعقاب دعوات مماثلة أثناء المناقشـات التي دارت في مجلس الشـيوخ في اليوم نفسـه. وفي 6 شـباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المسـتقلة أن 75 حزبا من الأحزاب السـياسـية المسـجلة في نيجيريا البالغ عددها 93 حزبا قد أُلغي تسـجيلها لانتهاكها اللوائح المنظِّمة للأحزاب السياسية. وفي 23 آذار/مارس، أعلنت اللجنة تعليق أنشطتها العادية بسبب الجائحة، وذكرت أيضا أن التعليق رغم ذلك لن يؤثر في أنشطتها المتصلة بانتخابات منصب الحاكم في ولايتَي إدو وأوندو، المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، على التوالي.

16 - وفي السـنغال، عقدت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني دورتها العامة الأولى في 14 كانون الثاني/ يناير. وأُنشئت رسمياً ثماني لجان مواضيعية، واعتُمدت اختصـاصـاتها، واتُّفق على جدول أعمال لجلسـاتها. غير أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تعليق المشاورات في 23 آذار/مارس.

17 - وفي سـيراليون، أُقيل وزيران وموظفان من كبار مسـؤولي الحكومة من مناصـبهم في 10 كانون الثاني/يناير لادعاء تورطهم في فسـاد يتعلق ببيع عدة أطنان من الأرز متبرَّع بها، في 14 آب/أغسطس 2019، لدعم برنامج التغذية في المدارس في جميع أنحاء البلد.

18 - وفي توغو، أُجريت الانتخابات الرئاسية في 22 شباط/فبراير. وبحسب النتائج الرسمية التي أقرتها المحكمة الدستورية، حصـل الرئيس الحالي فور إيسـوزيما غناسـينغبيه على نسـبة 70,78 في المائة من الأصوات، فيما احتل أغبييومي كودجو المرتبة الثانية بنسبة 19,46 في المائة. وقد رفض السيد كودجو تلك النتائج. وبطلب من المدعي العام، رفع البرلمان الحصـانة البرلمانية عن السـيد كودجو في 16 آذار/مارس. واعتُقل مع عدد من مسـؤولي حزبه في 21 نيسـان/أبريل بتهمة المس بالنظام العام وأمن الدولة ونشـر معلومات مغلوطة. وقد أُفرج عنه بسند كفالة منذ ذلك التاريخ، في انتظار صدور نتيجة الإجراءات القضائية. وفي 3 أيار/مايو، أدى السيد غناسينغبيه اليمين الدستورية.

باء - الاتجاهات الأمنية

19 - اسـتمر تدهور الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة السـاحل. فقد عانت المنطقة من هجمات إرهابية متكررة ومعقدة على المدنيين وقوات الدفاع والأمن، وكذلك من التجنيد القسري، والاختطاف، لا سيما في بوركينا فاسـو ومالي والنيجر ونيجيريا. وفي 9 آذار/مارس، حرّض تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشام مقاتليه على تصعيد هجماتهم بينما كانت الحكومات تواجه صعوبات في إدارة جائحة كوفيد-19. وفي ظل اسـتمرار معاناة قوات الدفاع والأمن من وقوع الإصـابات الناجمة عن تلك الهجمات، لجأت المجتمعات المحلية إلى ميليشـيات الدفاع عن النفس طلباً للحماية في خضـم مخاوف من ارتكاب الميليشـيات انتهاكات لحقوق الإنسـان. وعلى الرغم من أوجه النجاح الذي حققته القوات الوطنية والمتعددة الجنسـيات في عملياتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فقد أعربت جهات فاعلة في مجال حقوق الإنسـان عن شـواغلها بشـأن ورود إفادات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء تنفيذ تلك العمليات.

20 - وظل عدد الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسـو مرتفعا، مما أثّر في منطقة السـاحل والمنطقة الوسـطى الشـمالية أسـاسـاً. فقد زادت الهجمات التي شـنّها المقاتلون المنتمون إلى جماعة أنصـار الإسلام وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وقوبلت هذه الزيادة بزيادة في عمليات مكافحة الإرهاب التي نفّذتها قوات الدفاع والأمن. ففي 10 آذار/مارس، قتلت القوات المسـلحة لبوركينا فاسـو 70 مهاجما في اشـتباكات وقعت في بلدة تاسـماكات بمقاطعة أودالان. ونتيجةً لهجمات كبيرة شنتها جماعات مسلحة مجهولة الهوية على قرى يقطنها رعاة قبيلة فولاني بالمنطقة الشمالية، قُتل 24 مدنياً وأُصيب ما لا يقل عن 18 شخصاً بجروح في بانسي في هجوم على كنيسة في 16 شباط/فبراير؛ وقُتل 39 مدنياً في بلدة سـيلجادجي بمقاطعة سـوم في 25 شـباط/فبراير؛ وقُتل 43 مدنياً في بلدتَي بـارغا ودينغيلا. وإضـافةً إلى ذلك، قُتل ما لا يقل عن 15 مدنياً في بلدة زيتينغا بمقاطعة بام في 28 آذار/مارس. وفي 12 آذار/مارس، أُعلن الجيش الفرنسـي، الذي قاد عملية بارخان، عن مقتل عشـرات المقاتلين في شـمال بوركينا فاسـو خلال عمليات مشـتركة مع الجيش الوطني. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أصـدرت الحكومة قانونا بشـأن تجنيد المدنيين وتدريبهم وتسـليحهم لإتمام قوام قوات الأمن في مجال حماية المجتمعات المحلية، مما أثار مخاوف من احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وزيادة العنف الطائفي.

21 - وفي مالي، استمرت الهجمات الإرهابية وأعمال العنف الطائفي. وفي 10 شباط/فبراير، اعترف الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، في مقابلة أُجريت معه، بوجود مساعٍ لإيجاد حل عن طريق التفاوض مع الجماعات الإرهابية. وفي 8 آذار/مارس، اشترطت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أن تكون المفاوضات مع حكومة مالي متوقفة على خروج القوات الفرنسية من البلد. وفي 5 نيسان/أبريل، أدت اشتباكات بين المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في موبتي إلى مقتل أكثر من 100 شخص. وزادت العمليات العسكرية الدولية، حيث تلقت عملية بارخان تبرعات معلنة، من بلدان أوروبية مختلفة، يُتوقع أن تنتشر في البلد بحلول نهاية عام 2020.

22 - ولا يزال الوضع الأمني في مناطق ديفّا وتاهوا وتيلابيري في النيجر شديد التقلب. ففي 9 كانون الثاني/يناير، تعرّض الجيش النيجري لأشد الهجمات فتكاً حتى الآن في تيلابيري، مما أدلى إلى وقوع إصابات بلغ عددها 89 شخصاً على الأقل، إضافةً إلى 77 إصابة تكبدتها الجماعة الإرهابية. ووسّع الجيش النيجري نطاق عملياته وقيوده الأمنية في منطقة تيلابيري بعد تعرُّضه لهجمات شنتها الجماعات الإرهابية وقتلت خلالها 174 من الجنود النيجريين في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020. وفي 21 شباط/فبراير، أعلن وزير الدفاع أن عملية مشتركة بين القوات النيجيرية والفرنسية قتلت 120 فردا من المقاتلين الإرهابيين في منطقة تيلابيري. وفي 2 نيسان/أبريل، نفّذ تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجوما على مركز تابع للجيش في منطقة تامالاولاو، أدى إلى مقتل 4 جنود فيما قُتل 63 مسلحاً في الهجوم المضاد اللاحق الذي شنه الجيش على التنظيم. وفي 16 آذار/مارس، قتل الجيش ما لا يقل عن 50 مقاتلا من جماعة بوكو حرام بعد أن شنّ المقاتلون هجوما على مركز تابع للجيش في منطقة تومور في الجنوب الشرقي. وعموماً، فقد زاد عدد العمليات العسكرية الهجومية التي نفّذها الجيش النيجري، حيث أفادت مصادر حكومية بأن أكثر من 620 مسلحاً قُتلوا في غضون الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 مقارنةً بنحو 370 مقاتلاً خلال الفترة نفسها من عام 2019.

23 - وواجهت نيجيريا تحديات أمنية على جبهات متعددة في جميع أنحاء البلد. فقد ظلت الفصائل التابعة لجماعة بوكو حرام، ومن بينها ما يُسمى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، تشكِّل تهديداً أمنياً في شمال شرق نيجيريا. وفي 23 آذار/مارس، قُتل ما لا يقل عن 47 من الجنود النيجيريين في قرية غورغي، بولاية بورنو، وحوالي 98 من الجنود التشاديين في جزيرة بوما، بحوض بحيرة تشاد، في هجمات إرهابية منسَّقة. وفي عملية عسكرية كبيرة امتدت إلى النيجر ونيجيريا، أعلن الجيش التشادي أنه تمكّن في الفترة من 31 آذار/مارس إلى 8 نيسان/أبريل من إبعاد فصائل جماعة بوكو حرام في تشاد عبر الحدود، حيث شوهدت عدة قوافل تابعة لما يُسمى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وهي تتجه جنوباً نحو مختلف المناطق الخاضعة للحكم المحلي في ولاية بورنو. ثم زاد الجيش النيجيري من عملياته. وفي الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، قُتل نحو 609 1 مقاتلين إرهابيين و 375 فردا من قوات الدفاع والأمن. وكانت فصائل بوكو حرام مسؤولة عن نحو 240 من الوفيات في صفوف المدنيين في الفترة بين 1 شباط/فبراير و 15 نيسان/أبريل. واستمر العنف الطائفي، بما في ذلك الاشتباكات التي تقع بين المزارعين والرعاة. كما استمر تعرُّض البلد لمعدلات عالية من الاختطاف طلباً للفدية، والعنف الطائفي، وهجمات قطّاع الطرق، حيث أدى ذلك إلى مقتل نحو 431 مدنياً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أعلن الحكام الستة لمقاطعات جنوب غرب نيجيريا في انطلاق عملية أميوتكون الرامية إلى الحد من انعدام الأمن. وفي خطوة مماثلة، قرر منتدى حكام مقاطعات الجنوب

في 5 آذار/مارس إنشاء هيئته الأمنية. وسعياً إلى نبذ الخلافات وتعزيز التنسيق والاتساق، اتفق حكام المقاطعات على مواءمة الآليات الأمنية على مستوى الولايات مع آليات الخفارة المجتمعية التابعة للحكومة الاتحادية.

24 - ولا يزال خليج غينيا يشكِّل بؤرة كبيرة من بؤر أعمال القرصنة. فقد سجل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا وقوع 34 حادثا في الربع الأول من عام 2020 مقارنةً مع 31 حادثا في الربع الأخير من عام 2019، بما يشير إلى اتجاه تصاعدي هامشي. فمن الحوادث الـ 34، وقع 25 حادثا في المجال البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما وقعت 9 حوادث منها في المجال البحري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وكما ذُكر في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أفاد المكتب البحري الدولي بأن الهجمات أصبحت تحدث بصورة متزايدة في مواقع تتجاوز مسافة 70 ميلاً بحرياً في عرض البحر.

25 - ووفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد استمر ارتفاع كميات المضبوطات من المخدرات في غرب أفريقيا، وهو ما يمثل زيادة العرض وتعزيز القدرات على منع الترويج. وفي 28 كانون الثاني/يناير، اكتشفت سلطات السنغال شحنة قدرها 120 كيلوغراما من الكوكايين مخبأةً في سفينة للحاويات كانت محجوزة في ميناء داكار. وفي 3 شباط/فبراير، ضبطت كوت ديفوار شحنة قدرها 405 كيلوغرامات من الكوكايين في أبيدجان على متن إحدى السفن. وفي 3 نيسان/أبريل، حكمت محكمة بيساو الإقليمية على 12 شخصاً بالسجن لمدد تتراوح بين أربع سنوات و 16 سنة وأمرت بمصادرة أموال تزيد قيمتها على 000 500 دولار لضلوعهم في الاتجار بعد ضبط شحنة قدرها 1,8 طن من الكوكايين في 3 أيلول/سبتمبر 2019. وأنقذت الشرطة الإيفوارية في شباط/فبراير 153 شخصاً من ضحايا الاستغلال والسخرة والاسترقاق المنزلي.

جيم - اتجاهات التنمية المستدامة

26 - تهدّد الجائحة الخطوات الهامة التي اتُخذت في السنوات الأخيرة في مجالات النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالجائحة، وفقاً لما ذكرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ستؤدي إلى تفاقم الأزمة الراهنة التي تشهدها منطقة الساحل في مجال الأمن البشري بسبب تضافر مشكلات الفقر وتغير المناخ وتدني التنمية البشرية والنزاعات. وقد تفشّت الجائحة في ظل ركود التقدم في هذه المنطقة دون الإقليمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يشكِّل الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) منها اثنين من الشواغل الملحة.

27 - ولقد خلَّف إغلاق المدارس لغرض منع انتشار جائحة كوفيد-19 عواقب وخيمة على التعليم في المنطقة، وعلى سوق العمل والاقتصاد في نهاية المطاف. فمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقدِّر أن حوالي 119 مليون طفل و 4 ملايين مدرِّس أصبحوا في عداد المتضررين من ذلك في غرب ووسط أفريقيا.

28 - وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن معدل نمو اقتصاد نيجيريا، الذي يُعدّ أكبر اقتصاد في هذه المنطقة دون الإقليمية، يمكن أن ينخفض من نسبة أولية متوقَّعة قدرها 2,9 في المائة إلى3,4 في المائة في عام 2020. وعلى أساس افتراض أن يكون لذلك تأثير مماثل للتأثير الذي خلّفته الأزمة المالية لعام 2008، تفترض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التحويلات المالية التي تجري إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ستنخفض من 35,5 بليون دولار في عام 2019 إلى ما يقدَّر بحوالي 27,3 بليون دولار في عام 2020.

أما قطاع السياحة، الذي يعدّ الرافد الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة في المنطقة، فقد ينخفض، إذا قيس على سيناريو متفائل، بنسبة 25 في المائة، مثلما كان عليه الحال خلال أزمة إيبولا، أو أنه قد ينخفض بنسبة تصل إلى 50 في المائة بسبب الجائحة. وستكون احتمالات الانتعاش متوقّفة على ما تتخذه الدول من تدابير وعلى الدعم الدولي الذي سيمكّن اقتصاداتها من استئناف استغلال إمكاناتها الإنتاجية في فترة ما بعد الأزمة.

دال - الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

29 - لقد أدى التصعيد السريع في حدة الأزمة السائدة في منطقة الساحل إلى اشتداد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، وهو وضع يمكن أن يزيد من تفاقم انتشار المرض، بمستويات لم يسبق لها مثيل. فوفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، سيبلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية، في عام 2020، ارتفاعا قياسيا جديدا يبلغ 24 مليون شخص من سكان منطقة الساحل. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف غرب أفريقيا ومنطقة الساحل 000 870 لاجئ و 4,9 ملايين شخص من المشردين داخليا. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يصبح حوالي 6,5 ملايين من النساء والشباب في عداد المحتاجين إلى الدعم الإنساني، بما فيه خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني في هذه المنطقة دون الإقليمية في عام 2020.

30 - وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يُتوقع أن يعاني 19,1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي خلال الموسم الأعجف، الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، بما يمثّل زيادة بنسبة 77 في المائة عما كان عليه في عام 2019 وأعلى مستوى له منذ عقد من الزمن. ويشكّل انعدام الأمن الغذائي، الذي تشمل بؤر تفشيه جنوب موريتانيا وشمال السنغال وحوض بحيرة تشاد ووسط منطقة الساحل، نتيجةً لاستمرار النزاعات وانعدام الأمن أساساً، مما يؤدي إلى التشريد، واختلال الهياكل الأساسية الاجتماعية، وزعزعة استقرار التدفقات السوقية والاقتصادية، وتعطيل سبل المعيشة.

31 - وفي بوركينا فاسو، تدهورت الحالة الإنسانية بشكل حاد خلال العام الماضي. فوفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اضطر 000 848 شخص، في الفترة حتى نيسان/أبريل، إلى الفرار من ديارهم، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 67 في المائة مقارنةً بما كان عليه الوضع في أواخر عام 2019. وأكثر من 60 في المائة من المشردين داخليا أطفال. وقد أدى انعدام الأمن إلى إغلاق أكثر من 135 مركزاً صحياً و 500 2 مدرسة، مما حَرَم 000 338 من الأطفال والشباب من فرص التعليم وملايينَ الأشخاص من إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

32 - وفي مالي، أدى تزايد عدم الاستقرار إلى طفرة جديدة في مستوى التشريد الداخلي. فهناك ما يقرب من 000 220 شخص مشردين داخل البلد، تبلغ نسبة النساء منهم 54 في المائة. وفي آذار/مارس، سُجل في موبتي، وسط مالي، وجود أكثر من 000 11 شخص من المشرّدين الجدد الذين لجأوا إليها هروبا من الهجمات. وخلال الموسم الأعجف، سيصبح 1,3 مليون شخص عرضة لخطر المجاعة، أو للتهديد بسبب انعدام الأمن الغذائي. ويتوقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يحتاج 4,3 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2020، أي بأكثر من مليون شخص على ما كان عليه الوضع في أوائل عام 2019.

33 - وفي النيجر، تدهورت الحالة الإنسانية في منطقتَي تاهوا وتيلابيري إلى حد كبير، وظلت الحالة في ديفا متسمة بانعدام الأمن والتقلُّب الشديدين. وحتى شباط/فبراير، اضطر 000 441 شخص إلى الفرار من

ديارهم. وشمل العدد حوالي 000 103 من المشردين داخليا و 000 126 من اللاجئين النيجيريين في ديفا، و 000 109 من المشردين داخليا و 000 55 من لاجئي مالي في منطقتَي تيلابيري وتاهوا، و 000 36 من اللاجئين النيجيريين و 000 12 من المشردين داخليا في مارادي. وقد ظل التطبيق الجاري لقواعد حالة الطوارئ والعمليات العسكرية في تلك المناطق الثلاث يحد من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى بعض المواقع. وفي نيسان/أبريل، فرّ 000 10 شخص من قرية إيناتيس والقرى المحيطة بها في منطقة تيلابيري بسبب العنف وتدهور الحالة الإنسانية.

34 - وفي نيجيريا، تُقدر دوائر العمل الإنساني أن 7,7 ملايين شخص سيحتاجون إلى مساعدة طارئة في عام 2020. فما زال أكثر من 1,8 مليون شخص، أكثر من نصفهم نساء، في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي يعيشون في مخيمات أو تستضيفهم مجتمعات محلية تعاني هي بنفسها من ضعف شديد. وما زالت الهجمات المتعددة التي تشنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تؤدي إلى حالات تشريد جديدة. وقد سُجلت تدفقات الوافدين إلى مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، حيث استُخدمت الموارد والمرافق بأقصى طاقاتها. وفي شمال شرق نيجيريا، ظلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية محدودة بسبب البيئة المتسمة بوجود عسكري مكثف. فهناك ما يقرب من 1,2 مليون شخص من المحتاجين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الجيش النيجيري حُرموا من المعونة المنقذة للأرواح.

35 - وما زال تجدُّد الهجمات المسلحة في حوض بحيرة تشاد يؤدي إلى التشرد وتعطيل عمليات الإغاثة في جميع أنحاء تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. فقد فرّ نحو 2,7 مليون شخص من ديارهم، من بينهم 2,4 مليون من المشردين داخليا و 000 292 من اللاجئين النيجيريين.

36 - ومن المحتمل أن ترهق الجائحة النظم الصحية الهشة في المنطقة، حيث ستكون النساء والفئات المهمشة والضعيفة بوجه خاص أشد الفئات تضررا. وتنطوي الجائحة على مخاطر أن تؤدي إلى تفاقم التحديات الحالية التي تعتري النظام الصحي وظهور احتياجات إضافية في المناطق التي دمّرتها النزاعات أصلاً وتواجه طفرات جديدة كبيرة في حالة انعدام الأمن الغذائي. وإضافةً إلى خطط الاستجابة الإنسانية الحالية، توجد نسخة مستكملة من الخطة العالمية لمواجهة كوفيد-19، صدرت في أيار/مايو، وتشمل نداءً إلى تقديم مبلغ 640 مليون دولار لمكافحة المرض في بلدان منطقة الساحل. وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، يحتاج الشركاء العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية إلى مبلغ 2,5 بليون دولار لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح والحماية إلى 17 مليون شخص. غير أن نقص التمويل ما زال يعوق توسيع نطاق الاستجابة. فحتى نهاية نيسان/أبريل، لم ترد من المبلغ المطلوب إلا نسبة 15 في المائة.

هاء - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

37 - لقد كانت للاعتداءات الممنهجة التي يرتكبها المتطرفون العنيفون بحق المدنيين؛ والعنف الطائفي والانتخابي؛ ولجوء قوات الأمن إلى استخدام القوة المفرط وغير المتناسب؛ والقيود المفروضة على حرية الاجتماع وحرية الصحافة، في أجواء الإفلات من العقاب، آثار على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

38 - ورغم تزايد الضغوط التي تمارسها قوات الدفاع والأمن، فقد تمادى المتطرفون العنيفون في شن هجمات قاتلة على ضد المدنيين. ففي 10 شباط/فبراير، قُتل 30 شخصا، من بينهم امرأة حامل ورضيع واحد، عندما أضرمت عناصر من جماعة بوكو حرام النار في 18 مركبة وركابها في بلدة أونو الواقعة على

مســــافة حوالي 20 كيلومترا من مايدوغوري، بولاية بورنو. وظلت الأمم المتحدة تتلقى إفادات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان عند تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. وكانت من بينها ادعاءات بشأن ضلوع قوات الأمن النيجيرية في حرق منازل في ولاية بورنو يومَي 3 و 4 كانون الثاني/يناير، وقيام قوات دفاع مالي بقتل مدنيين في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيســـــان/أبريل، وقيام قوات الأمن النيجيرية بقتل مدنيين في الفترة من 27 آذار/مارس إلى 2 نيســـــان/أبريل، وقيام قوات الأمن في بوركينا فاســـو بقتل 31 رجلاً يوم 9 نيسان/أبريل في مدينة جيبو التي تقع على مسافة 200 كيلومتر شمال واغادوغو.

39 - ولا يزال العنف الانتخابي والطائفي يؤثر في حماية حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية. ففي غينيا، أسفر العنف الانتخابي عن مقتل ما لا يقل عن 31 شخصاً وإصابة العشرات بجروح خلال مظاهرات مطولة احتجاجاً على عملية مراجعة الدســـتور. ولا تزال المســـاءلة عما يُرتكب من انتهاكات لحقوق الإنســان في ســياق العنف الطائفي في بوركينا فاســو وغينيا ومالي منعدمة، وهو ما يغذّي دوامة العنف هناك.

40 - وقد دعت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان إلى زيادة المساءلة واتباع نهج قائم على حقوق الإنســان في التصــدي لجائحة كوفيد-19. وفي 15 نيســان/أبريل، أبلغت اللجنة الوطنية لحقوق الإنســان في نيجيريا عن وقوع 18 حالة وفاة وانتهاكات أخرى يُدّعى ضلوع قوات الأمن ودوائر السجون في ارتكابها. وفي السنغال وغانا وغينيا - بيساو، أفادت جهات فاعلة في مجال حقوق الإنسان بحالات لجوء قوات الأمن إلى اســـتخدام القوة وادعاءات باتخاذها إجراءات تأديبية فيما يتعلق بالمدنيين لعدم امتثالهم لما يُبذل من جهود التخفيف للحد من انتشــار كوفيد-19. وأثار اعتقال متظاهرين في غامبيا وليبريا، وناشـطين في مجال حقوق الإنســان ومدوِّنين في موريتانيا، شـواغل بشـأن ممارسـة الحريات الأسـاسـية. ومما يثير القلق نقص خدمات الرعاية الصــحية ومحدودية إمكانية الوصــول إلى المرافق الصــحية، ولا سـيما في المناطق النائية ومناطق النزاع، علاوةً على الأعباء الاجتماعية والاقتصــادية غير المتناسـبة التي تكبّدتها الفئات الضـعيفة والمهمشـة بسبب تدابير العزل.

41 - وفي بنن، أصـدرت إحدى المحاكم في 22 شـباط/فبراير حُكما يمنع رئيس الوزراء السـابق والمرشـح للانتخابات الرئاسية، ليونيل زينسو، من الترشح للانتخابات لمدة خمس سنوات بتُهم ادعاء ضلوعه في تجاوز نفقات حملته الانتخابية خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016. ودعت جهات فاعلة في مجال حقوق الإنسان إلى التعجيل بتسليم فرانسوا كومباوري من فرنسا إلى بوركينا فاسو للوقوف للمساءلة بشأن التهم المعلقة ضده. وأُفرج عن ما لا يقل عن 584 5 محتجزاً بمقتضــى عفو رئاســي صــدر اســتجابةً لجائحة كوفيد-19 في توغو والسنغال والنيجر.

واو - الاتجاهات السائدة في مجال المسائل الجنسانية

42 - ظلت المشاركة والتمثيل في العمليات السياسية وعمليات السلام وخدمات الأمن ضئيلة في المنطقة دون الإقليمية. بيد أن من التطورات الإيجابية وجود تدابير ملموســة يجري اتخاذها لتعزيز مشــاركة المرأة في الحياة الســياســية. ففي بوركينا فاســو، حدد قانون انتخابي جديد حصــة نســبتها 30 في المائة للمرشــحات للانتخابات التشـــريعية والمحلية، وفي ليبريا، عُينت امرأتان الأولى رئيســـةً للجنة الوطنية لانتخابات والثانية رئيســـةً لمجلس المجتمع المدني الوطني في ليبريا. وفي مالي، وتمشــياً مع قانون المســـاواة بين الجنســـين لعام 2015 الذي اســتحدث حصــة 30 في المائة تُخصــص للنســاء في المناصــب التي تُشــغل بالانتخاب،

انتُخبت 42 امرأة في البرلمان الذي يضم 142 مقعدا في الانتخابات التشريعية، التي أُجريت في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، مقارنة مع 14 امرأة في التشكيلة السابقة للهيئة التشريعية.

43 - ورغم استمرار الهجمات وعمليات الاختطاف وأعمال العنف الجنسي والجنساني التي تستهدف النساء في المناطق المتضررة من الإرهاب كمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، واصلت بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية جهودها الرامية إلى تعزيز حماية النساء والشباب. ففي السنغال، أصدر الرئيس ماكي سال، في 10 كانون الثاني/يناير، قانونا يجرِّم تماما أعمال الاغتصاب والميل الجنسي إلى الأطفال، بعد تصويت أعضاء البرلمان عليه بالإجماع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

44 - وسعياً إلى تعزيز خطة الشباب والسلام والأمن، اتخذت البلدان تدابير ترمي إلى إشراك الشباب نساءً ورجالاً في العمليات السياسية. ففي كابو فيردي، على سبيل المثال، أشرف رئيس الوزراء في 14 شباط/فبراير على أداء يمين 20 ممثلاً للشباب، من بينهم 10 نساء، لتولّي مهامهم لمدة سنتين في المجلس الاستشاري للشباب، وهو منبر يتواصل الشباب من خلاله مع رئيس الوزراء ويقدمون المشورة إليه.

45 - ومنذ تفشي الجائحة، حشدت النساء، ولا سيما الأعضاء في منظمات المجتمع المدني، الدعم للفئات الضعيفة. فمن المتوقع أن يؤثر فرض تدابير الإغلاق العام وإغلاق الحدود والتدابير التقييدية تأثيرا شديدا على القطاع غير الرسمي، المشكَّل أساساً من النساء، مما يُحتمل أن يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة. وقد تؤدي الجائحة أيضا إلى زيادة العنف الجنسي والجنساني والاعتداءات على أخصائيات القطاع الصحي ويعرِّض الفتيات لمزيد من أوجه الاستغلال والانتهاك.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها ممثلي الخاص

46 - واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعمه للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلام، بالتعاون مع الجهات الشريكة الإقليمية والدولية، بسبل منها أنشطة الدعوة والدعم لاتباع نُهج شاملة للجميع إزاء الحوارات الوطنية والعمليات الانتخابية، وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاحات الدستورية والمؤسسية. وواصل أيضا تشجيع الاستجابة في هذه المنطقة دون الإقليمية لدعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم الجائحة.

47 - وفي الفترة من 13 إلى 17 كانون الثاني/يناير، رافق ممثلي الخاص وكيلةَ الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إلى بوركينا فاسو والسنغال وغينيا - بيساو والنيجر، حيث التقت برؤساء تلك البلدان وبطائفة متنوعة من أصحاب المصلحة. واجتمعت أيضا مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نيجيريا والأمين التنفيذي لأمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في النيجر. وترمي الزيارة إلى دعم المبادرات الجارية لتعزيز توطيد الديمقراطية والأمن والتنمية المستدامة والسلام في هذه المنطقة دون الإقليمية.

48 - وزار ممثلي الخاص غينيا في مناسبتين منفصلتين (الأولى يومَي 26 و 27 كانون الثاني/يناير والثانية في الفترة من 9 إلى 11 آذار/مارس)، حث خلالهما مواطني غينيا على إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية السائدة عبر الحوار التوافقي والبنّاء.

49 - وزار ممثلي الخاص النيجر يومَي 16 و 17 آذار/مارس، حيث تبادل معلومات عن التطورات مع مسؤولين في هذه المنطقة دون الإقليمية، من بينهم مع السيد محمدو إيسوفو، الرئيس الحالي لهيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

50 - وزار ممثلي الخاص لومي، في الفترة من 23 إلى 28 كانون الثاني/يناير، لإجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة المعنية قبل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في البلد. ونظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حلقة عمل لتشجيع إجراء انتخابات سلمية وتعزيز عمليات التبادل بين الجهات المعنية الوطنية صاحبة المصلحة. وشدد ممثلي الخاص على ضرورة إجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع تستند إلى احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

باء - الحفاظ على السلام

51 - واصلت منظومة الأمم المتحدة توسيع نطاق وجودها المبذولة في بوركينا فاسو عن طريق خمسة مكاتب متكاملة توجد في بوبو - ديولاسو، ودوري، وفادا نورما، وكايا، وواهيغويا. ففي 5 آذار/مارس، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا في موضوع بناء السلام والحفاظ عليه في بوركينا فاسو وذلك للمساعدة في حشد الدعم الدولي الكافي والمتسق المقدم لأولويات الحكومة في مجال بناء السلام.

جيم - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

52 - لقد تأثرت أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تأثرا بالغا بالجائحة، مما أدى إلى إبطاء وتيرة الزخم الناجم عن مساهمة الكاميرون ونيجيريا بمبلغ 6 ملايين دولار في الصندوق الاستئماني لتعليم الحدود.

53 - وقد انتهت إجراءات عملية الشراء المتعلقة ببناء الأعمدة الحدودية المتبقية البالغ عددها 1 352 عمودا. كما أُنجزت بنجاح بعثة تفتيش خاصة بالقسم 4B، ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع الخاص بالقسم 5 في شهر نيسان/أبريل. غير أن العمليات الميدانية عُلِّقت مؤقتاً بسبب التدابير التقييدية المتعلقة بكوفيد-19. وأُرجئت أيضا اجتماعات الوساطة الرامية إلى تسوية مجالات الخلاف المتبقية والخرائط النهائية.

دال - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتداخلة التي تهدد السلام والأمن

54 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز تعاونه مع الشركاء الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن مسائل شتى تشمل مسائل نشوب النزاعات، والمرأة والشباب، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والأمن.

55 - وفي كانون الثاني/يناير، أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد كبار المستشارين إلى أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تقديم الدعم إليها في مجال بناء القدرات المؤسسية. وفي نيسان/أبريل، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بتعيين أخصائي تخطيط تعزيزاً لعملية تنفيذ خطة عمل رئاسة موريتانيا للمجموعة الخماسية، اقتداءً بما حدث

خلال تولِّي بوركينا – فاسو الرئاسة سابقاً. وعلاوةً على ذلك، واصل المكتب والإدارة تقديم الدعم لإنشاء مركز منطقة الساحل لتحليل التهديدات والإنذار المبكر الذي يتخذ من واغادوغو مقرا له.

56 – وفي يومي 11 و 12 شباط/فبراير، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماعهما السنوي الذي يُعقد بين الدوائر الإدارية في ليبرفل. وحدد المكتبان مبادرات ترمي إلى دعم الشركاء الإقليميين، وتعزيز التعاون الأقاليمي، والتصدي للتحديات المشتركة، بما فيها الإرهاب وانتشار التطرف العنيف، وانعدام الأمن البحري، والجريمة المنظمة، والآثار الضارة لتغير المناخ، والنزاعات بين المزارعين والرعاة، وأوجه القصور في مجال الحوكمة.

57 – وفي 25 شباط/فبراير، شارك ممثلي الخاص في مؤتمر القمة السنوي السادس لرؤساء دول وحكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في نواكشوط. وقد أعاد المشاركون في مؤتمر القمة هذا تأكيد ضرورة أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم اللوجستي اللازم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. ولتحقيق هذا الغرض، تم التوقيع خلال القمة على اتفاق ثلاثي منقح بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية. وسعياً إلى تعزيز قدرات المجموعة الخماسية، تحولَّت الأمانة الدائمة إلى أمانة تنفيذية، وتم إقرار إطار جديد للمبادرات المتكاملة ذات الأولوية، يشمل عددا من المشاريع المتعلقة بتحقيق الاستقرار في المناطق الهشة المتضررة من النزاعات.

58 – وفي الفترة من 10 إلى 12 آذار/مارس، حضر المكتب المنتدى الثاني لحكام المقاطعات التابع لهيئة منطقة ليبتاكاو – غورما، الذي عُقد في باماكو. وقد أقرّ المنتدى إطارا رسميا للتعاون.

59 – وضمن إطار إعلان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن مكافحة التطرف والتطرف العنيف في منطقة الساحل، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم للخلية الإقليمية لمنع نزعة التشدد والتطرف العنيف ووحداتها الوطنية. وفي هذا الصدد، قدم المكتب، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، الدعم إلى الخلية الإقليمية ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي في موريتانيا لمساعدتها في وضع خطة عمل لتعزيز منع التطرف العنيف في البلد.

60 – وفي 23 نيسان/أبريل، شارك ممثلي الخاص في دورة استثنائية عبر التداول بالفيديو لهيئةُ رؤساء دول وحكومات المجموعة الخماسية بشأن الجائحة، وأبلغت المشاركين فيها بتضامن الأمم المتحدة مع حكومات هذه المنطقة دون الإقليمية وشعوبها. وعيّنت الهيئة رئيس نيجيريا، محمدو بهاري، بصفته مناصراً لتلك المساعي، ليتولى قيادة جهود التصدي لكوفيد-19 على الصعيد الإقليمي وإنشاء لجان تنسيق وزارية معنية بالصحة والشؤون المالية والنقل، تحت إشرافه، لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي للجائحة.

61 – وأجرى المكتب، بالتشاور مع المنسقين المقيمين، تحليلاً للآثار المحتمل أن تترتب على كوفيد-19 في السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأثر هذا المرض على تنفيذ ولاية المكتب. وقد حُددت، في إطار التحليل، مختلف السيناريوهات الإقليمية والقطرية والإجراءات المقترح اتخاذها في هذا الصدد.

النزاعات بين الرعاة والمزارعين

62 – في يومَي 10 و 11 شباط/فبراير، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية، حلقة عمل

بشأن الممارسات السليمة في منع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة وتسويتها. وقد جمعت حلقة العمل، التي عُقدت في أبوجا، بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من السنغال وغينيا وغانا ومالي ونيجيريا. وقرر المشاركون فيها إنشاء شبكة إقليمية للممارسين ومنظمات المجتمع المدني معنية بالنزاعات بين المزارعين والرعاة، وذلك بالتعاون مع منتدى المجتمع المدني لغرب أفريقيا. وفي وقت لاحق، أصدر المكتب دليلا عن الممارسات السليمة المستمدة من الآليات المحلية لمنع نشوب النزاعات وتسوية الخلافات.

63 - وواصل المكتب تولِّي رئاسة الفريق العامل الإقليمي المعني بمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة وتسويتها، الذي يضم شركاء إقليميين من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مختارة. وفي 15 نيسان/أبريل، وخلال إحدى دورات الفريق العامل، اتفقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على الارتقاء بالجهود المشتركة المبذولة لتعزيز دور النساء والشباب ومشاركتهم باعتبارهم بُناةً للسلام من أجل تحقيق التنمية المركزة على المجتمع المحلي في مجال الإنتاج الزراعي والرعوي.

حوض بحيرة تشاد

64 - في 4 آذار/مارس، قام ممثلي الخاص بتيسير اجتماع بين الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد ورئيس فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، عُقد في داكار، وذلك لتباحُث الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وكان الهدف من الاجتماع هو التوصل إلى فهم مشترك لدور وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية، وضمان الاتساق مع البرامج الإقليمية القائمة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

65 - في 19 شباط/فبراير، وقّع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل واتحاد نهر مانو اتفاقا بشأن إطار للتعاون أقر خطة العمل المشتركة التي صيغت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في فريتاون. وينصب التركيز في ذلك الاتفاق على المسائل المتصلة بالسلام والأمن، وتقديم الدعم للشباب والنساء عبر الحدود.

القرصنة في خليج غينيا

66 - في إطار قرار مجلس الأمن 2039 (2012)، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل التصدي لانعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وقد قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بزيارة مشتركة إلى مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي، وإلى لجنة خليج غينيا في لواندا، في الفترة من 4 إلى 6 والفترة من 6 إلى 8 شباط/فبراير، على التوالي. وقد أجريا تقييما لحالة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة البحرية والأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا بغية تحديد مجالات معينة يمكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم فيها ويتعين فيها تعزيز أوجه التآزر بين هاتين المنطقتين الفرعيتين. وأعاد ممثليَّ الخاصَّان تأكيد استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم

والعمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى تفعيل عمل المنطقة البحرية زاي التي لم تصل بعد إلى العمل بكامل طاقتها.

الإرهاب والتطرف العنيف

67 - في الفترة من 3 إلى 5 شباط/فبراير، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم للاجتماع العام الثالث للفريق العامل المعني ببناء القدرات في منطقة غرب أفريقيا التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في لومي. وضم الاجتماع، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصحاب المصلحة من منطقة غرب أفريقيا والدوليين بهدف تقييم جهود التنفيذ والتعاون وبناء القدرات في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بمنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما.

الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

68 - في 3 آذار/مارس، ألقت نائبة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الكلمة الرئيسية في الاجتماع دون الإقليمي بشأن التعاون المتعدد الأطراف من أجل التصدي للأخطار الأمنية والإنمائية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عُقد في داكار في إطار مبادرة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (UN75). وأبرزت دور تغير المناخ كعامل مضاعِف للمخاطر من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الشواغل الأمنية القائمة، ودعت إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك لتقديم الدعم للنهج الإقليمية في مجال بناء السلام، في إطار ذلك التصدي.

إصلاح قطاع الأمن

69 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم لعمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي 18 كانون الثاني/يناير، تباحث ممثلي الخاص ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام مع رئيس بوركينا فاسو، روش مارك كريستيان كابوريه، الجهود الجارية لإصلاح الأمن الوطني، التي ما فتئت الأمم المتحدة توفر لها الدعم. وأوفد المكتب في الفترة من 16 إلى 20 آذار/مارس بعثة تقنية إلى بوركينا فاسو لتقييم حالة التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن وتحديد مجالات الدعم فيما يتعلق بكبير مستشاري الرئيس لشؤون إصلاح قطاع الأمن.

70 - وفي غامبيا، واصل فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من صندوق بناء السلام، جهوده الرامية إلى تقديم دعم متكامل لإصلاح قطاع الأمن على صعيد البرنامج. ويجري إعداد إطار لبرنامج إصلاح قطاع الأمن باعتباره المرحلة التالية من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية الحكومة في هذا الصدد.

71 - وفي ظل السياق الاجتماعي والسياسي المتوتر الذي تشهده غينيا بشأن الاستفتاء الدستوري واستطلاعات الرأي التشريعية، واصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ عملية الحكومة لإصلاح قطاع الأمن الوطني وذلك من خلال بناء قدرات قوات الدفاع والأمن في مجالات سلسلة الإجراءات الجنائية، وخدمات علم الأدلة الجنائية، واستخدام الطائرات المسيرة من دون طيار بشأن البعثات الأمنية.

هاء - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

72- على الرغم من استمرار تنفيذ البرامج المندرجة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فقد أجبرت الجائحة الأممَ المتحدة على تكييف جهود استجابتها. وقد استمرت البرامج المشتركة في منطقة ليبتاكو غورما، رغم تزايد صعوبة الوصول بسبب الوضع الأمني السائد فيها. وفيما يتعلق بتفعيل عمل وحدة دعم التنفيذ، فقد انتهت عملية تعيين منسق البرامج. وقامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب مكافحة الإرهاب ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إما بنشر خبرات تقنية أو بتعيين منسقين لبناء القدرات، تماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخريطة الطريق للتعاون بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة الصادرة في حزيران/يونيه 2015. وتشمل مجالات الدعم المقدم من الأمم المتحدة للمجموعة الخماسية صياغة المشاريع وتنفيذها، والتخطيط، والتقييم الميداني، وأنشطة الدعوة.

73 - وحُدد موعد جديد لعقد اجتماع منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل لنهاية عام 2020 في نيامي، بعد أن كان مقرراً أن ينعقد في النصف الأول من عام 2020. وأُجريت مناقشات ثنائية بين ممثلي الخاص وأصحاب المصلحة في منطقة الساحل، بمن فيهم المبعوثون الخاصون والمنظمات الإقليمية بشأن الحالة في المنطقة.

74 - وفي 28 نيسان/أبريل، شارك السيد الغزواني في رئاسة اجتماع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مع رئيس المجلس الأوروبي. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي إعلان مشترك تمخض عن الاجتماع حُددت أربع ركائز للشراكة بين المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي كما يلي: مكافحة الجماعات الإرهابية، وتعزيز قدرات القوات المسلحة، ودعم سلطة الدولة، بما في ذلك من خلال تمتين سلسلة الإجراءات الجنائية؛ والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنمائية من خلال التحالف من أجل منطقة الساحل.

75 - وفي 21 حزيران/يونيه، سأُقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة الدعم المتكامل والمتسق والمنسق المقدم لمنطقة الساحل، يعرض التطورات الرئيسية التي تم الاضطلاع بها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على نحو ما نفّذته مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، من خلال خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

واو - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

76 - في 16 كانون الثاني/يناير، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أبوجا في الاحتفال بيوم حقوق الإنسان الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلال الحدث، الذي حضره كل من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الرئيسيون، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والمؤسسات الوطنية وأعضاء السلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع

المدني والمنظمات غير الحكومية، عُرض برنامج للدعوة إلى الحق في التعليم، وسُبُل التصدي للتحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة.

77 - وفي يومَي 2 و 3 آذار/مارس، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في حلقة دراسية إقليمية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسفيرة كندا، عُقدت في داكار، حيث تم تدشين معرض المرأة الأفريقية والقيادة السياسية الذي يستغرق سنتين. وأجرت الحلقة الدراسية تقييماً لحالة مشاركة المرأة في الحياة السياسة في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الإصلاحات القانونية وأداء الأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة النساء في الشأن السياسي بفعالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وليبريا ونيجيريا. وأنشأ المشاركون آلية إقليمية، سيدعمها المكتب ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تجري من خلال متابعة الإصلاحات القانونية وتيسير تبادل الخبرات والدعوة بشأن تمثيل المرأة ومشاركتها في الانتخابات.

78 - وقام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، عبر التداول بالفيديو، بتيسير عقد دورات مواضيعية لتبادل الآراء للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الخطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن؛ والولاية الجديدة المنوطة بالمكتب وآثارها فيما يتعلق بهذه الخطة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتقييم حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) لمدة 20 عاما في هذه المنطقة دون الإقليمية. والتزم المشاركون بتعزيز أوجه التآزر لجمع بيانات شهرية مصنفة حسب نوع الجنس عن المرض في المنطقة، ودعوا المكتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى إلى زيادة الدعم المقدم إلى المبادرات المتعلقة بالمرأة والشباب.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

79 - إنني أرحب بالتطورات الإيجابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، كالانتخابات الرئاسية في توغو التي أُجريت في أجواء سلمية نسبياً، وإنجاز أعمال لجنة استعراض الدستور في غامبيا.

80 - وأحيط علماً بإجراء الانتخابات التشريعية واستفتاء دستوري في غينيا في خضم التوترات والعنف، مما أدى للأسف إلى خسائر في الأرواح. وأحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الدخول في حوار شامل للجميع من أجل التوصل إلى حلول سلمية لخلافاتها قبل الانتخابات الرئاسية.

81 - ومع استمرار الأعمال التحضيرية للانتخابات في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا والنيجر، أحث جميع الجهات السياسية المعنية صاحبة المصلحة على بناء توافق للآراء حول هذه العمليات الحاسمة الأهمية، لا سيما في سياق الأزمة الصحية الراهنة، ضماناً لنتائج شاملة وشفافة وذات مصداقية وسلمية.

82 - ويساورني بالغ القلق من تأثير الجائحة على السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأكرر دعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي فورا من أجل تعزيز العمل الدبلوماسي، علاوةً على تخفيف عبء الديون والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المعونة المنقذة للأرواح، وإشاعة الأمل في الأماكن التي هي أكثر تعرضا للتضرر من تفشي الجائحة.

83 - وأحيِّي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودها المبذولة لمنع انتشار كوفيد-19 والحد منه، وأرحب بانعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجائحة في 23 نيسان/أبريل. وأحث القادة دون الإقليميين على كفالة التقيد بمبدأ الشمولية والتوافق في الآراء بشأن القرارات المتعلقة بالتدابير المتخذة للتصدي لتفشيها، مع مواصلة تركيز الاهتمام على الأخطار

الملحة الأخرى التي تهدد السلام والأمن، علاوةً على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية التي تواجه هذه المنطقة دون الإقليمية.

84 - ولا يزال القلق يساورني من تصاعد العنف الطائفي، فضلاً عن آثاره على الأمن واحترام حقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأحث بلدان المنطقة على التعجيل بوتيرة جهودها المبذولة لتعزيز آليات تسوية المنازعات الطائفية وفي الوقت نفسه كفالة الخضوع التام للمساءلة عن الجرائم التي تُرتكب خلال الاشتباكات الطائفية.

85 - وألاحظ مع القلق ما يحدث من تزايد الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل وفي حوض بحيرة تشاد، مما تسبب في نزوح جماعي، وفي تقليص إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم، وتعطيل سبل المعيشة، بما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وخيمة. وأحث بلدان المنطقة على مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لذلك التزايد، من خلال اتباع نهج أكثر تكاملا يشمل المساعدة الإنسانية، والمعونة الإنمائية، والأبعاد الأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وأدعو بلدان المنطقة إلى تعزيز استثماراتها في التنمية البشرية وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويتعين أن تكون برامج الاستجابة مراعية لظروف النزاع ومتوائمة مع الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار وذلك لتجنب تفاقم الوضع. وأحث أيضا الشركاء الدوليين على الوفاء بتعهداتهم والتعجيل بصرف الأموال لدعم الجهود الإقليمية.

86 - وأثني على الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل التصدي للتحديات الأمنية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأشجع البلدان على تعزيز التنسيق بينها، وأكرر دعوتي إلى الشركاء الدوليين لمواصلة زيادة الدعم المقدم إلى تلك المبادرات.

87 - وأحث الدول الأعضاء على تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية والحد من حاجة السكان إلى الاعتماد على جماعات الحراسة غير النظامية والميليشيات المسلحة في تقديم خدمات الأمن. وأدعو الجهات الشريكة إلى تقديم الدعم الكامل للنهوج الشاملة والمتكاملة لمواجهة هذه التحديات، بوسائل تشمل تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار للبلدان المتضررة من الأزمة الناجمة عن أنشطة جماعة بوكو حرام، وخطة الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطتها لدعم منطقة الساحل.

88 - وأشجع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين على مضاعفة جهودهم الرامية إلى التصدي للتهديدات الحالية والمتوقعة التي يشكلها تفاقم تغير المناخ، الأمر الذي قد يزيد من تفاقم الحالة غير المستقرة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

89 - ويساورني قلق بالغ من استمرار القيود التي تعيق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد وفي منطقة ليبتاكو - غورما الثلاثية الحدود والتي أدت على نحو متزايد إلى معاناة بشرية لا داعي لها. وأدعو الأطراف المعنية إلى أن تحترم مبدأي عدم التحيز والحياد في مجال الأنشطة الإنسانية، وأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين إليها، ولا سيما إلى الأطفال والمسنِّين والنساء والفئات الضعيفة الأخرى.

90 - وأرحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في الاستراتيجيات الوطنية للسلام والأمن والتنمية والتصدي لجائحة كوفيد-19. وأحث بلدان المنطقة دون الإقليمية على اتخاذ تدابير

محددة، وفقا لالتزاماتها الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز العمليات الشـــاملة للجميع والفرص الســـياســـية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة للمرأة والشباب.

91 - وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تحسين أطرها المؤسسية والتنفيذية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأحث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وبالأخص خلال العمليات الانتخابية وعمليات مكافحة الإرهاب، مع ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات. وفيما يتعلق بالتصدي للجائحة، أحث الدول الأعضاء على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في استجابتها، وهو أمر لا غنى عنه لضمان ظهورنا كمجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات فيما بعد ذلك.

92 - وأشيد بحكومتي الكاميرون ونيجيريا للاستمرار هما في الالتزام بإتمام ترسيم حدودهما البرية والبحرية. وأشجعهما على التعجيل بتلك العملية، بغية الإسراع بإنجاز ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، حالما يتم التصدي للتحديات التي تسببت فيها الجائحة.

93 - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على تعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأُعرب أيضا عن تقديري لمنظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأثني على التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بعدد متزايد من التحديات المحلية وغير المباشرة وأواصل تشجيع هذا التعاون، وهو ما يعكس تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويستجيب له بشكل استباقي. وأود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص، محمد بن شمباس ولموظفي المكتب وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مستمرة لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.